

النَّظِيمُ الشَّرْعِيُّ وَالْقَانُونِيُّ لِلتَّدَاوِي بِالْمَحْرَمِ أَوِ الْمَجْرَمِ أ.د. مَصْطَفَى مُحَمَّد عَرَجَاوِي

(*) أ.د. بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -
جامعة الكويت.

الملخص:

إن الشخصية الإسلامية الحققة تنصهر في بوتقة الإسلام بالتعرف على الأحكام الشرعية لكل ما يتصل بشئون الحياة، فالمسلم يحرص حتى في حالة المرض الشديد على تمحيص جميع ما يقدم إليه من غذاء أو دواء، ليتعرف على حكم تناوله في حالة الضرورة أو الحاجة، بعكس غير المسلم في هذا الشأن، ولذلك تناولت حكم التداوي بالمحرّم أو المجرّم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في ثلاثة مباحث:

خصصت الأول: في تحديد مفهوم التداوي بالمحرّم أو المجرّم في الفقه الإسلامي والقانون الوصفي.

أما الثاني: فقد خصصته لتناول التنظيم القانوني للتداوي بالأشياء المحرّمة أو المجرّمة.

أما الثالث: والأخير فهو يتعلق بالتنظيم الشرعي للتداوي بما حرّمه الشارع الحكيم، أو جرّمه الفقه أو القانون الوضعي.

كان خلاصة ما انتهيت إليه في هذا البحث هو: أن التداول بالمحرّم أو المجرّم سواء أكان طاهراً أو نجساً لا يجوز إلا في حالة الضرورة، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ويجب أن تقدر الضرورة بقدرها بلا أدنى تجاوز، فإذا تطلّب التداوي من الأمراض تعاطي المحرّم أو المجرّم على وجه التعيين، في حالة انعدام البديل الطاهر الحلال، وكان هذا التداوي بناء على تشخيص ووصف طبيب أمين حانق في تخصصه، فإن التداوي في هذه الحالة بغير ما أحل الله - تعالى - يجوز شرعاً وقانوناً، وذلك في إطار الرخص الشرعية المقررة في هذا الشأن في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، لأن الإسلام يحافظ على حياة الإنسان وإن اقتضت ضرورة المحافظة عليه الترخيص له بتناول أو تعاطي ما يحرم عليه في غير حالات المرض أو الضرورة، والقانون لا يتعارض مع ما تقرره الشريعة الإسلامية من أحكام في صدد التداوي بالمحرّم أو المجرّم، لنفس الاعتبارات المقررة في الفقه الإسلامي.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، ومن اتبعهم إلى يوم الدين... وبعد:

فإن الشخصية الإسلامية الحقّة تنصهر في بوتقة الأحكام الشرعية، لأن الإسلام بالنسبة لها دين حياة، فهو يُتبع ولا يتبع، يقود ولا ينقاد، يعلو ولا يُعلَى عليه، فهو كلمة الله العليا، لذلك فإن المسلم المتمسك بأحكام الإسلام يحرص حتى في حالة المرض الشديد على تمحيص كافة ما يقدم إليه من غذاء أو دواء، ليتعرف على مدى مشروعية تناوله، حتى في حالة الضرورة، ليقرر هذه الحالة بقدرها ولا يتجاوز حدود ما شرعه الله عز وجل بحسب كل حالة، وهو بهذا التصرف يقر بلسان الحال ويعترف بلسان المقال بسلطة الله تعالى في التشريع لعباده.

أما الكافر: فإنه لا يرى لأحد سلطاناً عليه، فإذا امتنع فإنه يمتنع لسبب وباختياره، وإذا لم يمتنع فلسبب أيضاً وباختياره المطلق، والسبب في الحالتين لا علاقة له بالحل أو الحرمة، وذلك على عكس المسلم تماماً الذي يبدأ طعامه باسم الله ويختتمه بالحمد لله، كرمز على أنه يأكل بإباحة الله له، ويتداوى بما تجيزه الشريعة الإسلامية وفقهها الراجح.

لذا كانت الشخصية الإسلامية واضحة المعالم ومتميزة في كل طيب وجميل وكريم، ولا يخرج عليها القانون بما يخالفها إذا كان قد تم استخلاصه من بين ثنايا فقهها الرشيد، بل يعضدها بتشريعات تتناول المستجدات التي تحقق المصلحة، وتدفع المضرة عند الاقتضاء بلا إفراط ولا تفريط.

إن التنظيم الشرعي والقانوني للتداوي بالمحرّم أو المجرّم، يستلزم لتناوله بتركيز وإيجاز في بحثنا هذا، أن نعرض له في ثلاثة مباحث وفق الخطة التالية:-

المبحث الأول: في تحديد مفهوم التداوي بالمحرّم أو المجرّم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

المبحث الثاني: في التنظيم القانوني للتداوي بالمجرّم.

المبحث الثالث: في التنظيم الشرعي للتداوي بالمحرّم أو المجرّم.

ويعيننا في هذا البحث - بالدرجة - الأولى التركيز على التنظيم الشرعي لأحكام التداوي بالمحرّم أو المجرّم، لأن الشريعة الإسلامية بفتحها الراجح هي الأصل، وتستمد منها القوانين والتشريعات أحكامها، بناء على دستور البلاد أو نظامها الأساسي الذي يجعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس والأساسي للتشريع في معظم البلاد التي تدين بالإسلام وتتمسك في تشريعاتها بأحكامه، وتحرص على تطبيق هذه الأحكام بصورة موضوعية، ولكي يتعرف المسلم على الحكم الشرعي للتداوي بغير الطاهر المحرّم أو بالطاهر المجرّم شرعاً وقانوناً أو التداوي بالأعيان المحظورة من الناحيتين الشرعية والقانونية مثل التداوي بالسموم أو الجواهر المخدرة، وذلك من خلال ما نعرض له في هذا الصدد.

هذا بعض ما أرمي إلى بيانه في هذا البحث المركز في التنظيم الشرعي والقانوني للتداوي بالمحرّم أو المجرّم، والله الموفق لما فيه الصواب، فهو سبحانه ولي ذلك، فنعم المولى، ونعم النصير.

المبحث الأول

تحديد مفهوم التداوي بالمحرم أو المجرم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

إن تحديد مفهوم التداوي بالمحرم أو المجرم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي يستلزم إبراز الفرق بين المحرم في الفقه الإسلامي والمجرم أو المعاقب على ارتكابه في قانون العقوبات بنص جزائي محدد يؤثم ما يتعلق بهذا المحظور بصورة لا لبس فيها، وذلك نظراً لاختلاف الأحكام الشرعية عن القانونية في كثير من المحرمات التي لا يعاقب عليها القانون، بل يعدها من الأمور الشخصية البحتة.

١ - تحديد مفهوم التداوي:

اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون لكل شيء سبب، فالأمراض التي تصيب الإنسان لها - بيقين - أسبابها، سواء علمناها أو لم نعلمها، فإن أردنا التخلص من مرض معين كان لزاماً علينا أن نعرف سببه ونقوم بإزالته، وبذلك يزول المرض ويعود الإنسان إلى طبيعته السوية سليماً معافى، نظراً لانتظام الترابط بين الأسباب والمسببات، ولتحديد مفهوم التداوي لابد أن نعرض له في اللغة والاصطلاح:

أ - تعريف التداوي لغة:

جاء في كتب اللغة أن التداوي: مصدر تداوى، أي: تعاطى الدواء، وأصله دوى يدوي. دوى أي مرض، ودوى فلاناً يديه بمعنى: أمرضه، ويأتي أيضاً بمعنى: عالجه، فهي عبارة تحمل المعنى وضده، ويداوي تأتي كذلك بمعنى: يعالج، فيقال: يداوي بالشيء أي: يعالج به، وتداوى بالشيء بمعنى: تعالج به، والدواء، والدواء، والدواء - بكسر الدال وفتحها وضمها - تعني: ما دأوته به^(١).

(١) راجع: لسان العرب، ومختار الصحاح، والمعجم الوسيط مادة: (دوى).

ب - تعريف التداوي اصطلاحاً:

لا يخرج استعمال الفقهاء للفظ التداوي عن المعنى اللغوي - السالف - وذلك من خلال تناولهم لأحكامه، فالعبارات المستعملة في هذا الصدد لا تخرج عن مفهوم العلاج أو ما يتداوى به.

لذا يمكننا أن نعرّف التداوي بصفة عامة بأنه: البحث المستنير عن مسببات المرض العضوي أو النفسي، وتعاطي الدواء المناسب لإزالة هذا الداء على سبيل القطع أو الظن الغالب، وذلك لتحقيق الترابط بين الأسباب والمسببات في الواقع المشاهد، وفي نصوص الفقه والقانون.

هذا المفهوم هو الذي تؤكدُه السنة المطهرة، فقد ربط رسول الله - ﷺ - بين المرض والعلاج، فبيّن - صلوات الله وسلامه عليه - أن لكل داء دواء، فقد روى مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله - ﷺ - قال: (لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل)^(١)، والمراد بقوله: (فإذا أصيب دواء الداء) أي تم الحصول على الدواء ووقع المداوي على الداء برأ بإذن الله تعالى.

إن معنى الحديث في الجملة: أن الله - سبحانه وتعالى - حين قدّر الداء قدّر له الدواء، وأن المريض إذا أخذ هذا الدواء - متبعاً جميع التعليمات المتعلقة به - فإنه يبرأ ويشفى بإذن الله^(٢).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٩٠، ١٩١ (باب لكل داء دواء واستحباب التداوي)، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٢) ولا فرق بين التداوي والتطبيب، لأن التطبيب لغة: المداواة والعلاج، والطب: علاج الجسم والنفس، فالتطبيب مرادف للمداواة، والفرق بين بينهما: لأن التطبيب هو تشخيص الداء، والتداوي هو تعاطي الدواء، لذلك يعرف الأطباء المرض: بأنه خروج الجسم عن المجرى الطبيعي، والمداواة: رده إليه، وحفظ الصحة: بقاؤه عليه، فحفظها يكون بإصلاح الأغذية وغيرها، ورده يكون بالموافق من الأدوية المضادة للمرض.

وفى هذا الصدد يقول أبو قراط: الأشياء تداوى بأضدادها، ولكن قد يبق ويغض حقيقة المرض وحقيقة طبع الدواء، فيقل الثقة بالمضادة، ومن هنا يقع الخطأ من الطبيب فقط، فقد يظن العلة عن مادة حارة، فيكون عن غير مادة، أو عن مادة باردة، أو عن مادة حارة =

٢ - نظرة الإسلام إلى التداوي:

يولي الفقه الإسلامي الحق في التداوي أو العلاج أهمية كبيرة، لأن الشرائع في جملتها تتعلق بالإنسان، ولا يمكنه القيام بها إذا حالت ظروفه الصحية دون ذلك أو أقعدته عن أداء بعض التكليف، لذلك يسن الإسلام القواعد التي تقي من الأمراض قبل وقوعها فإذا وقع المرض شخّص له الطب العلاجي أو حثه عليه بإثارة أمله وتحريك رغبته في طلب الشفاء أو الاستشفاء بكل وسيلة مشروعة، فالطب الوقائي في الإسلام باب كبير، لا يمكن لمن يمضى تجاهه أن يعاني - بفضل الله تعالى - من هجمة الأمراض العاتية أو الوبائية، وإذا وقع في برائتها فإن لكل داء دواء، والاختذ بأسباب التداوي مشروع، بل ومأمور به شرعاً.

ويكفي في هذا الشأن - أن نعرض لنصوص الأحاديث الشريفة التي تحض على الوقاية وتدعو إلى العلاج والتداوي عند نزول أسباب المرض، لأن لكل داء دواء في فقه الإسلام الذي هو دين الحياة في أكمل صورها، من هذه الأحاديث النبوية المطهرة ما يلي:-

أولاً: الأحاديث المرغبة والداعية إلى الوقاية:

(١) قوله - ﷺ -: «ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن، بحسب ابن آدم أكالات يقمن به صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه»^(١).
ويبين ابن قيم الجوزية أثر الطعام على جسم الإنسان للوقاية من آثاره السلبية، وتجنب الأضرار المترتبة على الإفراط أو الإكثار فيه فيقول: «الأمراض نوعان:

= دون الحرارة التي ظنها، فلا يحصل الشفاء) فكان النبي - ﷺ - نبّه بآخر كلامه في حديث (لكل داء دواء) على ما قد يعارض به أوله، فيقال: قلت: لكل داء دواء، ونحن نجد كثيرين من المرضى يداوون فلا يبرؤون. فقال: إنما ذلك لفقد العلم بحقيقة المداواة لا لفقد الدواء.

راجع في هذا المعنى: صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٩٢، وابن قيم الجوزية في الطب النبوي ص ٩ طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٧٧هـ، والموسوعة الفقهية الكويتية ج ١١ (ص/١١٥)، ج ١٢ (ص/١٣٥).

(١) سنن الترمذي، حديث رقم (٢٣٨٠)، قال الترمذي: إنه حسن صحيح.

أمراض مادية: تكون عن زيادة مادة أفرطت في البدن حتى أضرت بأفعاله الطبيعية، وهي الأمراض الأكثرية، وسببها: إدخال الطعام على البدن قبل هضم الأول، والزيادة في القدر الذي يحتاج إليه البدن، وتناول الأغذية القليلة النفع البطيئة الهضم، والإكثار من الأغذية المختلفة التركيب المتنوعة، فإذا ملأ الأدمي بطنه من هذه الأغذية، واعتاد ذلك، أورثته أمراضاً متنوعة، منها بطيء الزوال، ومنها سريع، فإذا توسط في الغذاء وتناول قدر الحاجة، وكان معتدلاً في كميته وكيفيته، كان انتفاع البدن أكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير^(١).

أما النوع الثاني الذي عرّج عليه: فهو أمراض القلوب وقد قال فيها: «ومرض القلب نوعان: مرض شبهة وشك، ومرض شهوة وغى، وكلاهما في القرآن، قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾^(٢)، وقال سبحانه: ﴿وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾^(٣)، فهذا هو مرض الشبهات والشكوك، وأما مرض الشهوات فقد أشار إليه الحق جل وعلا بقوله: ﴿يَلْبِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَتَقِيْنَ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾^(٤)، فهذا مرض شهوة الزنا^(٥).

(٢) ما روي عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد، ماذا سمعت من رسول الله - ﷺ - في الطاعون؟ فقال

(١) ابن قيم الجوزية في الطب النبوي (ص/١٢).

(٢) سورة البقرة من (الآية / ١٠).

(٣) سورة المدثر من (الآية / ٣١).

(٤) سورة الأحزاب من (الآية / ٣٢).

(٥) ابن قيم الجوزية (ص/٢٠).

(٦) الطاعون: قروح تخرج في الجسد، فتكون في المرافق أو الآباط أو الأيدي أو الأصابع وسائر البدن كله، ويكون معه ورم وآلم شديد، وتخرج تلك القروح مع لهيب، ويسود ما حوله، أو يخضر، أو يحمر حمرة بنفسجية كدرة، ويحصل معه خفقان القلب والقيء، وكل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً، والوباء الذي وقع في الشام في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان طاعوناً، وهو طاعون عمواس: وهي قرية معروفة بالشام، انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ (ص/٢٠٤).

أسامة: قال رسول الله - ﷺ -: «الطاعون رجز أو عذاب، أرسل على بني إسرائيل أو على من كان قبلكم، فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»^(١).

هذا الحديث هو عماد الحجر الصحي الوقائي، فلا يدخل الأصحاء على المرضى بالأمراض المعدية، ولا يخرج المرضى وينسابوا في أوساط الأصحاء فيعم البلاء، ففي هذا الحديث دعوة صريحة للاحتراز من المكاره وأسبابها، وفيه أيضاً التسليم لقضاء الله - تعالى - عند حلول الآفات مع الأخذ بالأسباب للقضاء على المرض بمحاصرته والوقاية منه ثم محاربته واجتثاثه بعد حصره في أضيق نطاق، وهذا قمة الطب الوقائي، وقد أخذ به الفاروق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فلم يدخل القرية المصابة، وعاد من حيث أتى قائلاً: «نفر من قدر الله إلى قدر الله»^(٢).

ثانياً: الأحاديث المرغبة والداعية إلى التداوي:

(١) ما روي في الصحيحين عن عطاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - ﷺ -: «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء»^(٣).

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي - ج٤ (ص/٢٠٣، ٢٠٤).
- (٢) صحيح مسلم - ج٤ (ص/٢١٠).
- (٣) شرح البخاري للقسطلاني، وبهامشه النووي على مسلم - طبعة (١٣٠٧هـ) - المطبعة الميمنية - ج٨ (ص/٣٤٥) - كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء.
- جاء في رواية للإمام أحمد بن حنبل وغيره، أن رسول الله - ﷺ - قال: «تداووا عباد الله، فإن الله عز وجل لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاء، إلا الموت والهرم».
- انظر مسند الإمام أحمد ج١ (ص/٤٤٣، ٤٤٦)، وسنن أبي داود ج٤ (ص/٤)، وصحيح مسلم بترتيب فؤاد عبد الباقي ج٢ (ص/١٧٢٩).
- وجاء أيضاً في رواية لأسامة بن شريك - رضي الله عنه - قال: قالت الاعراب: يا رسول الله، ألا نتداوى؟ قال: «نعم، عباد الله، تداووا، فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له شفاء إلا داءً واحداً. قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: «الهرم».
- أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح، انظر الترمذي - طبعة الحلبي - بمصر ج٤ (ص/٣٨٣).

هذا هو حديث تجديد الأمل، وبعث الرجاء، وبعث الطمأنينة في نفوس المرضى، إذ يؤكد فيه النبي - ﷺ - أن أي داء أنزله الله تعالى أنزل له علاجاً وشفاءً، وفي هذا بلا ريب تقوية لنفس المريض والطبيب، وحثّ لهما على الاستمرار في طلب الدواء الناجع، لأن المريض إذا استشعرت نفسه أن لدائه دواء يزيله، تعلق قلبه بروح الرجاء، وبرد من حرارة اليأس، وانفتح له باب الأمل في الشفاء، ومتى قويت نفسه، انبعثت حرارته الغريزية، فتقوى بها روحه المعنوية، وتصمد في مجابهة المرض ومقاومته ودفعه وقهره، حتى يندفع بإذن الله تعالى ويتمثل للشفاء، وكذلك الطبيب إذا علم أن لهذا الداء دواء، أمكنه إجهاد نفسه، وقدح زناد فكره في طلبه والتفتيش عليه بكل الوسائل المتاحة، تحقيقاً لرسالته في تطبيب ومواساة المرضى، أداءً لرسالته الإنسانية السامية^(١).

(٢) ما جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل من حديث زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك، قال: كنت عند النبي - ﷺ - وجاءت الأعراب فقالوا: يا رسول أنتداوى؟ فقال - ﷺ - : «نعم يا عباد الله، تداووا، فإن الله - عز وجل - لم يضع داءً إلا وضع له شفاء، غير داء واحد» قالوا: ما هو؟ قال: «الهرم»^(٢).

(٣) ما روي عن جابر - رضي الله عنه - قال: نهى رسول الله - ﷺ - عن الرقى، فجاء آل عمرو بن حزم فقالوا: يا رسول الله، إنه كانت عندنا رقية نرقى بها من العقرب، وإنك نهيت عن الرقى، قال: فعرضوها عليه، فقال: «ما أرى بها بأساً، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»^(٣)، وفي رواية «فليفعل»^(٤).

(٤) لما ثبت من فعل النبي - ﷺ - أنه تداوى، فقد روى الإمام أحمد في

(١) راجع في هذا المعنى: ابن قيم الجوزية في الطب النبوي (ص/١٧).

(٢) سنن الترمذي حديث رقم (٢٠٣٨)، قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وانظر المسند ج ١ (ص/٤٤٣، ٤٤٦)، ج ٤ (ص/٢٧٨)، وسنن أبي داود ج ٤ (ص/٣).

(٣) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، صحيح مسلم - طبعة الحلبي ج ٣ - حديث رقم (١٧٢٦).

(٤) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، صحيح مسلم - طبعة الحلبي ج ٣ - حديث رقم (١٧٢٦).

مسنده أن عروة كان يقول لعائشة - رضي الله عنها -: يا أمتاه، لا أعجب من فقهك، أقول: زوجة رسول الله - ﷺ - وابنة أبي بكر، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول: ابنة أبي بكر، وكان أعلم الناس أو من أعلم الناس، ولكن أعجب من علمك بالطب، كيف هو؟ ومن أين هو؟ قال: فضربت على منكبيه، وقالت: أي عريّة؟ إن رسول الله - ﷺ - كان يسقم عند آخر عمره، وكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه، فكانت تنعت له الأنعات، وكنت أعالجها له، فمن ثم علمت»^(١).

وفي رواية: «إن رسول الله - ﷺ - كثرت أسقامه، فكان يقدم عليه أطباء العرب والعجم، فيصفون له فتعالجه»^(٢).

(٥) ما روي عن رجل من الأنصار قال: «عاد رسول الله - ﷺ - رجلاً به جرح، فقال رسول الله - ﷺ -: «ادعوا له طبيب بني فلان» قال: فدعوه فجاء، فقالوا: يا رسول الله، ويغني الدواء شيئاً؟ فقال: «سبحان الله، وهل أنزل الله من داء في الأرض إلا جعل له شفاء»^(٣).

هذه الأحاديث في جملتها دعوة من رسول الله - ﷺ - لكل من نزل به داء، أن يتداوى، ويأخذ بأسباب العلاج، ذلك في الوقت الذي كانت تخيم فيه الجهالة الطبية على معظم شعوب العالم، لأن الإسلام هو دين الصحة، صحة البدن وصحة الروح، فإذا مرض المسلم فلا سبيل أمامه سوى الأخذ بالأسباب، والمصارعة إلى أهل الطب والخبرة للتماس العلاج، استجابة للتوجيه السديد من خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين.

(١) أخرجه مسلم من حديث عوف بن مالك الأشجعي - رضي الله عنه -، انظر صحيح مسلم - طبعة الحلبي ج ٣ - حديث رقم (١٧٢٧).

(٢) أخرجه أحمد في المسند - الطبعة الميمنية - ج ٥ (ص/٣٧)، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، انظر المجمع - طبعة القدس ج ٥ (ص/٨٤).

(٣) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، صحيح مسلم - طبعة الحلبي ج ٣ - حديث رقم (١٧٢٦).

٣ - نظرة القانون إلى التداوي:

إن الحق في التداوي والعلاج مقرر في جميع القوانين والنظم السائدة في عالمنا المعاصر فلا حرج على التداوي، بل على العكس كل الدول تحرص على توفيره لمواطنيها والمقيمين على ثراها، لأن الفرد هو النواة الرئيسية في بناء المجتمع، ولذلك فقد نص الدستور المصري في المادة (١٦) منه على أنه (تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها) .

كما تنص المادة (١٧) منه على أنه (تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي.. للمواطنين جميعاً، وذلك وفقاً للقانون)^(١).

بناءً على هذين النصين فإن الحق في التداوي مكفول دستورياً وفي كافة القوانين المصرية الملتزمة بمتابعة أحكامه، لأن الدستور سيد القوانين ليس في مصر وحدها وإنما في كافة أصقاع الأرض، وفي جميع الدول التي تحترم دساتيرها ونظمها القانونية، الحق في التداوي تكفله الدولة للجميع بلا تفاوت أو تمييز، حرصاً على صحة أفراد شعبها، ومن يقيمون على أرضها.

صفوة القول: أن جميع التشريعات والقوانين لا تمنع من التداوي المشروع بل على العكس تحث عليه، وتحميه، وتوفره غالباً بلا مقابل أو بمقابل زهيد.

٤ - مفهوم التداوي بالمحرّم أو المجرّم:

يتطلب توضيح هذا المفهوم بيان الفرق بين المحرّم في الفقه الإسلامي والمجرّم أو المعاقب على فعله في قانون العقوبات بنص جزائي محدد يؤثم ما يتعلق بهذا المحظور بصورة لا لبس فيها، لأنه لا يلزم من كون الدواء يدخل ضمن دائرة التحريم في الفقه الإسلامي أن يكون محظوراً أو مجرّماً في قانون العقوبات بصفة مضطردة، فالأعيان النجسة يحرم تناولها أو استعمالها في الفقه الإسلامي، وهي لا تقع تحت بند الأعيان المحظورة أو المعاقب عليها في

(١) الدستور المصري الصادر في ٢١ من رجب ١٣٩١ هـ الموافق ١١ من سبتمبر ١٩٧١ م.

القانون الوضعي كاستعمال النجاسات في طلاء المنازل أو المتاجرة في الشحوم المستخلصة من الحيوانات النجسة أو المحرّم تناولها شرعاً مثل الخنزير والموقوذة والنطيحة وما أكل السبع، وما لم يذكّر شرعاً مما أحله الله تعالى من البهائم أو الطيور، لأن الشريعة الإسلامية تحرص على حياة الإنسان وصحته وكرامته، ولذلك فإن دائرة التحريم فيها أوسع في نطاق كل ما يضر بالإنسان، بناء على القاعدة الفقهية الكبرى التي تقرّر في صراحة ووضوح مبدأ (لا ضرر ولا ضرار)^(١)، فكل ما يضر الإنسان ولم يرد بصده نص شرعي يحظره أو يفرده بعقوبة معينة، فإنه يدخل في إطار المنهي عنه، وبقدر الضرر الناجم عنه تتقرّر حرمة أو تحريمه أو كراهته شرعاً^(٢).

أما القانون فإنه يقرّر في وضوح تام: أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص^(٣).

(١) هذه القاعدة الفقهية هي نص حديث نبوي شريف في رتبة الحسن، أخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلاً، وأخرجه الحاكم في المستدرک، والبيهقي، والدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري، كما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبادة بن الصامت، انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (ص/ ٨٣) (جلال الدين عبد الرحمن بن بکر) طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ، والأشباه والنظائر لابن نجيم من ٨٥ (زين الدين بن إبراهيم) طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠هـ، ومجلة الأحكام العدلية مادة ١٩ طبعة حمص ١٣٤٩.

(٢) جاء في كتاب الفصول لأبي بکر الرازي في حكم التحليل والتحريم: إذا علّق بما لا يصح أن يتناولاه في الحقيقة قوله: (إن التحليل والتحريم إنما يتعلّقان بأفعال المأمورين والمنهيين وما لم يكن فعلاً لهم لا يجوز أن يتعلّق به، وذلك لأنه لا يصح أن يؤمر أحد بفعل غيره ولا ينهي عن فعل غيره... وإذا علّق التحريم بالعين يتناول سائر وجوه الفعل في العين... وهذا روي عن النبي - ﷺ - وعن ابن عباس (حرمت الخمر بعينها، والمسکر من كل شراب). فأخبر أن كل ما يتعلّق تحريمه بالعين تناول سائر وجوهه، وما لم يعلّق بالعين قصر حكمه على ذلك النوع دون غيره). الجزء الأول بتحقيق د. عجیل جاسم النشمی (ص/ ٢٥٧، ٢٥٩)، (طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت) الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٣) جاء في قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م الصادر في ٣١ يوليو ١٩٣٧م في المادة السابعة منه النص على أن (لا تخل أحكام هذا القانون في أي حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء) انظر: الوقائع المصرية الصادرة في ١٩٣٧/٨/٥م، العدد (٧١).

وحتى في مسألة التداوي بالمجرّم لم يخرج القانون على هذه القاعدة، بل وضع ضوابط ونصوص منظمة وحاكمة للتداوي بهذا الدواء المجرّم، لأن مادته وعناصره الأساسية مستخلصة من بعض الأعيان الممنوعة والمعاقب عليها قانونياً، كالأفيون وسائر المخدرات المحظور تداولها فضلاً عن تعاطيها إلا للعلاج، وفي حدود القانون المنظم لذلك، وكل مخالفة لهذا القانون يدرج لها عقاب محدد يقع تحت طائلته كل من أحرز أو تعاطى هذه الممنوعات بلا مبرر تنظيمي أو صحي مقبول يعتد به القانون^(١).

ومما ينبغي الالتفات إليه في شأن التداوي أو العلاج بالمجرّم أو المجرّم، أنه لا يجوز استعمالهما شرعاً ولا قانوناً إلا بعد فحص طبي دقيق، ينتهي إلى تشخيص محدد للمرض يستدعي علاجه تناول هذا الدواء المحظور في الأصل تداوله أو تناوله لغير الحاجة العلاجية الماسة، وهذا العمل يتم في إطار ضوابط شرعية وقانونية محددة سلفاً، يلتزم بها الطبيب، لأن الطب كالشرع مهمته دقيقة وصعبة، فقد (وضع لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفسد المعاطب والأسقام، ولدرء ما أمكن درؤه من ذلك، ولجلب ما أمكن جلبه)^(٢).

وصفوة القول: إن التداوي - بوجه عام - يخضع لقواعد تنظيمية وللوائح تنفيذية بهدف المحافظة على النفس البشرية، لأنها من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية المعاصرة، ويلزم لتحديد مفهوم التداوي أو العلاج بالمجرّم أو المجرّم أن نحدد مفهوم ما يسبق ذلك من مراحل تتعلق بالفحص والتشخيص للحالة المرضية في ضوء ما تم من فحص تمهيدي أو تكميلي عن طريق الاستعانة بالتحاليل الطبية، والأشعة، أو إجراء رسومات للقلب أو

(١) نظم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (المعدل) في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، واتصال الصيدالة والأطباء بهذه المواد المخدرة وطريقة صرفها والرقابة عليها وأقر ذلك الفصل الرابع من هذا القانون، والذي يشمل المواد من ١٣ إلى ٢٤.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام لعز الدين بن عبد السلام السلمي ج١ (ص/٤) و (ص/٩٧)، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.

استخدام للمناظير.... وغيرها مما يتطلبه تمام الفحص الطبي بهدف التحقق من دقة التشخيص للحالة المعروضة على الطبيب.

مفهوم الفحص^(١) الطبي والتشخيص:

يعني الفحص الطبي قيام الطبيب بفحص المريض فحصاً ظاهرياً من خلال ملاحظة الدلائل (الإكلينيكية) بهدف التحقق من وجود ظواهر معينة، تساعده في الوقوف على حقيقة تشخيص المرض^(٢).

أما التشخيص فإنه يعني ترجمة الظواهر أو الدلائل الناتجة عن الفحص الطبي، لاستخلاص النتائج السائغة وفقاً للمعطيات العلمية لوضع التشخيص وتحديد نوع المرض، ومركزه بين أنواع الأمراض الأخرى، فالتشخيص ما هو إلا مجرد عملية بحث تجري للتحقق من نوع المرض الذي يعاني منه المريض، ويقوم بمباشرة الطبيب، سواء أكان ممارساً عاماً أم متخصصاً^(٣).

(١) مفهوم العمل الطبي لا يقتصر على مجرد الفحص والتشخيص فحسب، وإنما يشمل العلاج والدواء والرقابة العلاجية وتنشيط الوقاية، ولذا يعرف بتعريفات عديدة تفيد في مجملها أنه: كل نشاط يرد على جسم الإنسان أو نفسه متفقاً في أصوله وطبيعته مع القواعد المعتمدة طبياً، من شخص مصرح له بذلك، بغية الكشف عن المرض وتشخيصه وعلاجه، لتحقيق الشفاء كلياً أو جزئياً، أو بقصد المحافظة على صحة الأفراد أو تحقيق مصلحة اجتماعية استجابة لإرادة من يرد على جسمه، وبناء على رضائه المعتبر. راجع في هذا المعنى بتوسع: د. محمود نجيب حسني في أسباب الإباحة في التشريعات العربية (محاضرات لقسم الدراسات القانونية سنة ١٩٦٢ (ص/ ١١٤)، وفي شرح قانون العقوبات - القسم العام - طبعة ١٩٨٢ (دار النهضة العربية بالقاهرة) (ص/ ١٨٢)، و د. أسامة عبد الله قايد في المسؤولية الجنائية للأطباء دراسة مقارنة، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٠ م. (ص/ ٥٥).

(٢) راجع في هذا المعنى: Civil en droit Francais 2e, ,: Traite de La responsabilite (R) SAVATIER et s, 11 P1951 ed,

(٣) راجع في هذا المعنى: سافاتيه (SAVATIER) في المطول في القانون الطبي طبعة ١٩٥٦ (ص/ ٤٣)، AIX P4، ١٩٧٠ (quelques aspects nouveaux de la responsabilite) These et. JAcque Farran:

٦ - التحديد الطبي لمفهوم العلاج:

العلاج هو المرحلة التالية مباشرة للتشخيص، وهي المرحلة التي يحدد فيها الطبيب الفاحص للمريض وسائل العلاج الملائمة لنوعية المرض الذي يعاني منه المريض وتحديد طبيعته، فالعلاج أعم من وصف الأدوية، فقد يكون بوسائل طبيعية فقط، أو مع الأجهزة المساعدة، بالإضافة إلى تناول بعض الأدوية، أو بالأدوية أو المستحضرات الطبية فقط.

لذا لم ينص القانون المصري على تعريف محدد للعلاج، وكذا المحاكم المصرية - في حدود ما اطلعنا عليه - ولم أعثر على تعريف تفصيلي - للعلاج سوى في بعض أحكام القضاء الفرنسي، فقد عرفت محكمة باريس العلاج بأنه: (كل إجراء - أياً كان - يؤدي إلى الشفاء من المرض أو التخفيف من الحالة المرضية)^(١).

هذا التعريف المستخلص من محكمة باريس، هو تعريف للعلاج بالغاية أو الهدف منه، وهو تحقيق الشفاء للمريض، أو تخفيف حالته المرضية، كل ما صنعه المشرع المصري للتعريف بمفهوم العلاج في المادة الأولى من قانون مزاوله مهنة الطب هو وصف الأدوية، ولكنه لم يحدد الشكل الذي كون عليه هذا الوصف عند إفراغه في التذكرة الطبية.

لذا يمكننا من خلال ما سبق أن نعرّف العلاج بأنه: رد الجسم إلى المجرى الطبيعي بالموافق من الأدوية المضادة للمرض أو بالوسائل الطبية المساعدة، طبيعية كانت أم صناعية، وذلك وفق القواعد والأصول، أو على الأقل تخفيف آلام المرض أو الحد منها، على أن يتم ذلك تحت رعاية طبيب^(٢)، أو بناء على مشورته بعد فحوص وتشخيص.

(١) ٨٢١ - ١ - ١٩٣٥ - ١١ Mars ١٩٣٥ Gaz - pal ١٨٩٩ - ١٨٩٩ s, - ١٧٦ - ٢ - ١٨٩٩

Paris ١٥ Mars

مشار إليه في المسؤولية الجنائية للأطباء للدكتور أسامة قايد (ص/٦٩) هامش (١).

(٢) يجب على الطبيب في جميع الأحوال أن يراعي منتهى اليقظة في وصف العلاج، وأن يكتبه في تذكرة العلاج Prescription, des medic موضحاً به طريقة استعماله، والجرعة التي يجب على المريض أن يتناولها. انظر د. محمد السعيد رشدي في عقد العلاج الطبي طبعة ١٩٨٦ (الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة) ص ١٣٤.

إذا كان الأطباء يقولون: إن المرض هو خروج الجسم عن المجرى الطبيعي، فبلا شك - بعد تقدم وسائل الفحص والتشخيص والعلاج - تكون المداواة، هي رد الجسم أو إعادته بالتداوي والعلاج إلى مجراه الطبيعي^(١).

٧ - حكم التداوي:

إن مشروعية التداوي من الأمور المتفق عليها شرعاً^(٢)، فلم يقل بعدم مشروعيته من يعتد برأيه، فهو عند جمهور الفقهاء من الأمور المشروعة من حيث الجملة^(٣)، للأحاديث التي سقناها للترغيب في التداوي والعلاج، فكلها تؤكد على ضرورة الأخذ بالأسباب والتداوي، لأن لكل داء دواء، بل إن التداوي يدخل في نطاق علم الأبدان، فقد قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: «العلم علماً، علم الأديان، وعلم الأبدان»^(٤).

ومن الملاحظ أن الأبدان بحكم الجبلية تقبل أن يعتريها المرض بدرجات متفاوتة، فلم يخلق الجسد - بعد - الذي يتمتع على المرض بصورة مطلقة، وعلى مدار سنوات العمر بطبيعته لا بمقتضى الأخذ بأسباب الوقاية، لأن الوقاية خير من العلاج، فالصحة والمرض يعرضان للبدن.

لذا فقد ذهب جمهور علماء الحنفية والمالكية إلى أن التداوي مباح، ولا بأس من اللجوء إليه عند الاقتضاء^(٥).

وذهب الشافعية وبعض الحنابلة إلى القول باستحبابه، لأن رسول الله -

-
- (١) راجع في هذا المعنى: شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ (ص/١٩٢).
- (٢) راجع: رد المحتار على الدر المختار ج ٥ (ص/٢٨٣)، الشرح الكبير للدسوقي ج ٢ (ص/١٠٣)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص/٨٥)، روضة الطالبين للنووي ج ٢ (ص/٩٦)، الإنصاف للمرداوي ج ٢ (ص/٤٦٣)، الروض المربع للبهوتي ج ٢ (ص/٣٥٦، ٣٥٧).
- (٣) الموسوعة الفقهية الكويتية - الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج ١١ (ص/١١٦).
- (٤) راجع: الإقناع للشربيني الخطيب ج ١ (ص/١٩٣)، وزاد المعاد لابن القيم، طبعة مصطفى الحلبي بمصر ج ٣ (ص/٦٦).
- (٥) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ١١ (ص/١١٦).

ﷺ - قد دعا إليه، ورغب فيه، بقوله صلوات الله وسلامه عليه: «إن الله أنزل الدواء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداووا، ولا تتداووا بالحرام»^(١)، وغير ذلك من الأحاديث الواردة في هذا الشأن، والتي فيها الأمر بالتداوي، بل فعله - عليه الصلاة والسلام - خير دليل عملي على مشروعية التداوي، لذلك يرى الشافعية أن استحباب التداوي يكون عند عدم القطع بإفادته في مداواة المريض، أما لو قطع بإفادته - كعضب محل الفصد - فإنه واجب للحفاظ على حياة المتداوي^(٢).

وذهب جمهور الحنابلة إلى أن ترك التداوي أفضل^(٣)، لأنه أقرب إلى التوكل، ويأخذ بهذا النهج - أيضاً - بعض غلاة الصوفية، مع أن التداوي لا ينافي التوكل على الإطلاق، لأن دفع الجوع والعطش والحر والبرد يكون بأضدادها، فالأخذ بالأسباب من الأمور المشروعة، وتركها مع الحاجة إلى الأخذ بها، يقدح في نفس التوكل، وفي الأمر والحكم المنوط به شرعاً، والترك عندئذ يكون عجزاً ينافي التوكل الذي هو - في حقيقته - اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع الإنسان في دينه ودنياه، ويدفع عنه ما يضره في شئونه الدينية والدنيوية أيضاً، وهذا الاعتماد الصادق على الله - تعالى - لا يمنع من مباشرة الأسباب، فلا ينبغي للإنسان أن يجعل من عجزه توكلاً، ولا من توكله مع الأخذ بالأسباب عجزاً، لأن الأمور بمقاصدها، فإذا سلمت الغاية، وصحت الوسيلة، وخلصت النية في الاعتماد على الله - تعالى - مع الأخذ بالأسباب فلا قدح في ذلك أبداً^(٤)، كما أن كافة القوانين الوضعية القديمة والمعاصرة لا تمنع منه، بل تحت عليه وتحرص على توفيره كلما أمكن ذلك، حرصاً على صحة المواطنين والمقيمين بوجه عام، والأصل في الحكم الشرعي للتداوي الجواز، وذلك توفيراً لمقاصد الشارع الحكيم في حفظ النوع الإنساني، المعروف في

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج١ (ص/١٩١).

(٢) الإقناع للشربيني الخطيب ج١ (ص/١٩٣)، والمغني لابن قدامة ج٥ (ص/٥٣٩).

(٣) الإنصاف للمرداوي ج٢ (ص/٤٦٣).

(٤) راجع في هذا المعنى: زاد المعاد لابن القيم ج٤ (ص/١٥)، طبعة الرسالة، والموسوعة

الفقهية الكويتية ج١١ (ص/١١٨).

ضرورياته باسم (حفظ النفس)، والإجماع منعقد على أن حكم التداوي في الأصل الجواز - كما أسلفنا - لكن قيل: إن أحكام التكليف تنسحب عليه، فمنه ما هو واجب، وهو ما يعلم من حصوله بقاء النفس به لا بغيره^(١)، فهو بلا ريب يختلف حكماً باختلاف الغاية منه، ومن الصور المتفاوتة في الحكم ما يلي^(٢):

١ - حفظ الصحة الموجودة.

٢ - حفظ الصحة المفقودة بقدر الإمكان.

٣ - إزالة العلة أو تقليلها بقدر الإمكان.

٤ - تحمل أدنى المفسدتين بإزالة أعظمهما.

٥ - تقويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعظمهما.

وقضية التداوي لا توقف فيها ولا اعتراض إلا عند بعض غلاة الصوفية، الذين يقولون: إن كل شيء بقضاء وقدر، فلا حاجة إلى التداوي، ولكن حجتهم واهية، لأن التداوي هو - أيضاً - من قدر الله، ومن يقولون بمشروعية التداوي يعتقدون أن الله - تعالى - هو الفاعل، والأحاديث النبوية الشريفة الداعية إلى التداوي خير دليل على جوازه^(٣).

(١) المقصود بأحكام التكليف التي تنسحب على حكم التداوي هي: الوجوب، أو الندب، أو الحرمة أو الكراهة أو الإباحة. انظر: فتاوي ابن تيمية ج ٣٣ ص ٩٢ (طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) والفتاوي الهندية (تأليف جماعة من علماء الهند طبعة ١٣١٠هـ بولاق بمصر) ج ٥ ص ٣٥٥، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر (الطبعة الميمنية بمصر ١٣١٥هـ) ج ٣ (ص/ ١٨٢).

(٢) الطب النبوي لابن القيم (ص/ ١١٤) (طبعة دار العلوم الحديثة.. بيروت)، وزاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم ج ٣ (ص/ ١١١) (طبعة دار الفكر - بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣م).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٤ ص ١٩١، ود. بكر بن عبد الله أبو زيد في التشريح الجثامي والنقل والتعويض الإنساني ج ١ (ص/ ١٥٦، ١٥٧) (ضمن بحوث مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الرابع الجزء الأول طبعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م) ومحمد صافي في نقل الدم وأحكامه الشرعية (ص/ ١٥، ١٦).

المبحث الثاني التنظيم القانوني للتداوي بالمجرّم (الجواهر المخدرة)

٨ - تنظيم استعمال المخدرات للتداوي:

نظم القانون المصري رقم (١٨٢) لسنة (١٩٦٠) (المعدل) في شأن مكافحة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، اتصال الصيادلة والأطباء بالمواد المخدرة، فلم تترك الأمور لهوى النفس بلا ضوابط ولا رقيب، فقد خول القانون الخاص بمزاولة مهنة الطب^(١)، للأطباء وحدهم - دون سواهم - رخصة وصف المواد المخدرة للمرضى وإعطائها لهم في أية صورة للعلاج، أو استعمالها في علاجهم، وتستعمل المواد المخدرة للتخدير قبل العمليات الجراحية أو لتخفيف حدة الألم بعدها، أو لجلب النوم أو إطالة فترته، للتغلب على الأرق، أو تهدئة الهيجان العصبي، أو علاج الاضطرابات النفسية، أو غير ذلك من الحالات المرضية^(٢).

هذا الحق المخول للطبيب في وصف بعض المواد المخدرة أو استعماله لها في علاج مرضاه مشروط بأن يكون مرخصاً لها في العلاج، فإن انتفت هذه الرخصة، سئل عن جريمة إحراز المخدرات وتقديمها للتعاطي، أو تسهيل تعاطيها بحسب الأحوال^(٣).

٩ - ضوابط صرف المواد المخدرة:

لقد حدد المشرع المصري الأشخاص الذين يجوز أن تصرف لهم مواد

-
- (١) القانون المصري رقم (٤١٥) لسنة (١٩٤٥) في شأن مزاولة مهنة الطب.
 - (٢) المستشار عدلي خليل، الموسوعة القانونية في المهن الطبية (الطبعة الأولى ١٩٨٩) (ص/١٣).
 - (٣) راجع د. حسن المرصفاوي، قانون العقوبات الخاص طبعة (١٩٧٨) (ص/٨١٩)، والمستشار السيد خلف، قضاء المخدرات - الطبعة الأولى ١٩٨٤ م (ص/٣٩).

مخدرة من الصيدليات، وهم ينحصرون في فئتين محددين بمقتضى نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.

الفئة الأولى: الحاصلون على شهادة طبية من طبيب بشري أو طبيب أسنان حائز على (دبلوم أو بكالوريوس).

والفئة الثانية: الحاملون لبطاقات رخصة صادرة من الجهة المختصة. ويشترط أن تكون الكمية المدونة في التذكرة الطبية أو البطاقة في حدود الكمية المقررة في الجدول رقم (٤) الملحق بالقانون، وهو جدول خاص بتحديد الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة التي لا يجوز للأطباء البشريين، وأطباء الأسنان الحائزين على (دبلوم أو بكالوريوس) تجاوزه في وصفة طبية واحدة، ومع ذلك إذا استلزمت حالة المريض زيادة الكمية أو الجرعة على الحد المقرر في الجدول السالف، فعلى الطبيب المعالج أن يطلب لهذا المريض بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لاستكمال علاجه، وفق الأصول والقواعد الطبية المعتمدة في هذا الصدد^(١).

١٠ - التنظيم القانوني لملاحقة أنواع المخدرات المستجدة:

إذا كان المشرع المصري لا يسمح بالقياس في عمليات التأثيم أو الجزاء، لأن قانون العقوبات يقوم على قاعدة غير قابلة للاستثناء فضلاً عن الاجتهاد أو

(١) العبرة في تحديد المادة المخدرة بما ورد فقط في الجداول الملحقة بالقانون المصري، ولو تعارض ذلك مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، لذلك يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبيّنة على سبيل الحصر في الجدول الملحق بالقانون المجرم لهذه الجواهر المخدرة، فإذا لم ترد في هذا الجدول فلا تدخل في نطاق التجريم المؤتم أو المعاقب عليه حتى ولو كانت بطبيعتها مخدرة أو ورد النص عليها في قوانين أنظمة أخرى - غير مصرية - بما يفيد قيدها في جدول المواد المخدرة، لأن العبرة بما تم النص عليه حصراً، والقياس ممنوع ومحظور تماماً في المواد الجنائية أو في قانون العقوبات بوجه عام. انظر: طعن رقم (١٧٣٦) لسنة (٣٩) ق جلسة ٢٩ مارس ١٩٧٠ س (٢١) (ص/٤٧٠)، وطعن رقم (١٦٤١) لسنة ٣١ ق جلسة ١٧ أبريل ١٩٦٢ س (١٣) (ص/٣٦١) والتطبيقات القضائية على هذا المبدأ والمشار إليها في الموسوعة القانونية في المهن الطبية للمستشار عدلي خليل (ص/٢١) إلى (ص/٣٤).

القياس ألا وهي قاعدة: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وذلك حماية للأفراد من الوقوع تحت طائلة الإثم بلا نص واضح وظاهر يؤثمهم إذا ما ارتكبوا أعمالاً معينة ومحددة على سبيل الحصر مثلاً^(١)، فإن هذا التوجه لا يعني على الإطلاق أن المشرع المصري يغمض عينيه عن ملاحقة أنواع المخدرات المستجدة، أو يسمح بتقشي الفساد دون ضابط أو مانع يحول دون سريان سمومها بين أفراد المجتمع، مهما تخفت، لأن القانون يلاحق الجرائم والأنواع المستجدة من المخدرات بتشريعات وضعية أو قرارات تنظيمية تدارك على الفور كل خلل عندما يظهر، من ذلك مثلاً:

أ - قرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة الصحية.

ب - قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥^(٢)، في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية.

(١) عملية حصر الجريمة والعقوبة بحيث لا يقع التائيم ولا الجزاء إلا على ما ورد بصده نص عقابي محدد المعالم والطبيعة، وذلك لأن القانون الجنائي المصري هو قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى، وله أهدافه الذاتية، إذ يرمي من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة، ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فيها، فهو ليس مجرد نظام قانوني تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التي تعني بها النظم الدولية أو مبادئ القانون الدولي في التجريم أو العقاب، لذلك على المحكمة المختصة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بإرادة المقتن في هذا القانون الداخلي، ومراعاة أحكامه التي تخاطب من يفصل في القضايا المتعلقة بهذه الجريمة، فهذه الأحكام وحدها هي الأولى بالاعتبار، بغض النظر عما يفرضه غيرها من القوانين أو المبادئ الدولية من قواعد أو مبادئ تخاطب الدول الأعضاء في الجماعة الدولية - راجع في هذا المعنى: طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٦ مارس ١٩٧٢ س ٢٣ (ص/٣٠١).

(٢) نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٤ يونية ١٩٧٦ وعدل بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨٦ المنشور في الوقائع المصرية بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٦ بالعدد (٣٥٥)، بإضافة المستحضرات المحتوية على مادة Nicocodine للرقابة بنفس الشروط الواردة بالقرارين الوزاريين رقمي ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦، و ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ أسوة بمستحضرات الكودايين، والداي هيدرو كودايين.

وقد حدد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (المعدل) بجداول ملحقة به ما يتعلق بما يجوز وما لا يجوز حيازته أو التعامل فيه من الجواهر المخدرة وما في حكمها، وهذه الجداول أربعة قد ورد فيها على سبيل الحصر كل ما يتعلق بهذه الجواهر المخدرة، وكلما استجد ما يقتضي الإضافة إلى هذه الجداول، يصدر بصدده تشريع مستقل أو قرار وزاري، حرصاً على متابعة ومحاصرة كل جوهر مخدر يضر بصحة أفراد المجتمع^(١).

المبحث الثالث

التنظيم الشرعي للتداوي بالمحرّم أو المجرّم

١١ - النصوص والقواعد المنظمة للتداوي:

كل داء يتطلب الدواء الناجع، وهذا الدواء قد يشتمل على عناصر محرّمة شرعاً أو مجرّمة قانوناً، والقانون ينظم تعاطي الأدوية بصورة مشروعة، والنصوص الشرعية، وكذا القواعد الفقهية وآراء الفقهاء كلها تجيز التداوي عند الاقتضاء بما لا يجوز تعاطيه أو استعماله شرعاً في غير حالات المرض، كالأعيان النجسة أو المخدرات والمفترات.

لذلك نعرض للنصوص الشرعية المجيزة للتداوي، وللقواعد الفقهية المنظمة له، ولأقوال الفقهاء المعتمدة في هذا الشأن بإيجاز وتركيز في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في مجمل النصوص الشرعية الواردة في التداوي بغير الطاهر أو بالطاهر المحرّم.

المطلب الثاني: في القواعد الفقهية المنظمة للتداوي بالمحرّم أو بالمجرّم.

المطلب الثالث: في بيان مجمل أقوال الفقهاء في التداوي بالمحرّم أو المجرّم.

(١) نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٦ بالعدد الثالث.

هذا لبيان مدى حرص الشريعة الإسلامية الغراء على حماية صحة الإنسان وتذليل سبل التداوي والعلاج لكافة ما يعتريه من أمراض بلا يأس أو استسلام لأي مرض مهما كانت درجة فتكه، أو استفحال خطره، أو استئثار شره، وإن أدى التداوي منه إلى تعاطي ما حرّم أو جرّم، لأن الضرورات تبيح المحظورات، وعلى قدر الضرورة يتحدد قدر التجاوز والإجازة شرعاً وقانوناً.

المطلب الأول

النصوص الشرعية الواردة في التداوي

بغير الطاهر أو بالطاهر المحرّم

١٢ - التداوي بالمباحات:

إن التداوي من الأمراض بالمباحات أمر مطلوب شرعاً، ومرغب فيه بلا ريب، كما نص عليه المحققون من علماء الفقه الإسلامي، استنباطاً من نصوص الكتاب والسنة، فعسل النحل فيه شفاء للناس، والحبّة السوداء تشفي من بعض الأمراض، وفوائد تناول التمر واللبن والخل الصحية وغيرها من المباحات لا ينكرها العلم الحديث، ولقد عاد فريق من الأطباء إلى التداوي بالأغذية والأعشاب الطبيعية المؤثرة في بعض الأمراض، وذلك لخلو هذه المواد الطبيعية من معظم الآثار الجانبية التي تحملها معظم الأدوية المعاصرة، بالرغم من التقدم الهائل في مجال الفحص والتشخيص ووسائل العلاج، وهذا اعتراف واقعي بالقيمة الكبيرة للتداوي بما أحل الله تعالى، فالتداوي بالمباحات هو الأصل، ولا يعدل عنه إلى غيره من المحظورات أو المجزّئات إلا عند الضرورة وبالقدر الضروري والمحدد للعلاج.

١٣ - النصوص المانعة من التداوي بالمحرّم أو المجزّم:

لا يقع التداوي بالمباح فحسب، وإنما قد يقع بغير الطاهر المحرّم أو بالطاهر المحرّم أيضاً، وعندئذ يقع المسلم في حيرة من أمره عندما يجد في

نصوص السنة المطهرة ما يمنع من التداوي بالمحرّم نجسا كان أم طاهراً، ويحث على تجنبه.

من الأحاديث الشريفة الناهية عن التداوي بالمحرم ما يلي:-

(١) ما روي عن وائل الحضرمي، أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي (عن الخمر فنهاه أو كره أن يصنعها، فقال: إنما أصنعها للدواء، فقال: (إنه ليس بدواء ولكنه داء)^(١). رواه أبو داود.

(٢) ما روي عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله - ﷺ -: (إن الله أنزل الدواء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداؤوا، ولا تتداؤوا بحرام) وفي رواية: (ولا تداؤوا بمحرم)^(٢). رواه أبو داود.

(٣) ما روي عن ابن مسعود (في السكر) أن رسول الله - ﷺ - قال: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم) ذكره البخاري^(٣).

(٤) ما روي عن أبي هريرة قال: (نهى رسول الله - ﷺ - عن الدواء الخبيث - يعني السم)^(٤). رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي.

يتضح من هذه الأحاديث أن التداوي بالنجس أو الطاهر المحرم حرام، لأن الاستشفاء بالحرام حرام، ولكن الاستشفاء بالحرام لا يجوز إذا لم يعلم أن فيه الشفاء، فإذا علم وليس له دواء غيره يجوز في حدود القواعد المنظمة لتعاطي غير المباحات شرعاً عند الاضطرار أو الحاجة الماسة.

-
- (١) وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ج١٣ (ص/١٥٢).
- (٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطب عن أبي الدرداء ج ٤ (ص/١٠) رقم الحديث (٣٨٧٢)، وفي سنن أبي داود طبعة دار الكتاب العربي - بيروت ج ٢ (ص/١٥٣)، وفي فيض القدير - طبعة المكتبة التجارية بمصر ج ٢ (ص/٢١٦)، جاء في تخريجه، قال المناوي: فيه إسماعيل بن عيَّاش، وفيه مقال، وفي سنن أبي داود بتحقيق عزت عبيد دعاس ج ٤ (ص/٢١٧).
- (٣) رواه أحمد في الأشربة، والطبراني في الكبير عن ابن مسعود، وكذا علقه البخاري في صحيحه، انظر مسند الإمام أحمد ج ٢ (ص/١٣)، وصحيح البخاري مع الفتح ج ١٠ (ص/٧٨).
- (٤) انظر: المستدرك للحاكم ج ١٤ (ص/٤١٠)، وسنن أبي داود ج ٤ (ص/٧).

١٤ - النصوص المبيحة للتداوي بالمحرّم أو المجرّم:

تتعدد الأحاديث المروية عن النبي - ﷺ - والمتضمنة في جملتها إجازة التداوي بالنجس المحرّم كأبوال الإبل، أو بالطاهر المحرّم على الرجال كالحرير، ومنها ما يلي:

(١) ما روي عن أنس بن مالك أنا ناساً من عريثة - وفي رواية أخرى من (عكل) - قدموا على رسول الله - ﷺ - المدينة فاجتووها - (أي لم توافقهم وكرهوها لسقم أصابهم) - فقال لهم رسول الله - ﷺ -: (إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها) ففعلوا فصحوا، ثم مالوا على الرعاء فقتلوهم وارتدوا عن الإسلام، وساقوا نود رسول الله - ﷺ -، فبلغ ذلك النبي - ﷺ - فبعث في أثرهم، فأتي بهم، فقطّع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا^(١). رواه البخاري ومسلم.

(١) مسند الإمام أحمد ج ٢ (ص/ ٢٩٣)، وصحيح البخاري مع الفتح ج ١٠ ص ١٤٢، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ (ص/ ١٥٤، ١٥٥).

قد يقول قائل: كيف يتم التداوي بأبوال الإبل وهي من النجاسات التي تعافها النفس؟ نقول: إن قذارة هذه الأبوال لا تساوي شيئاً في مقابل قذارة أصل بعض الأدوية الحديثة (كالبنسلين) الذي يستخلص من العفن والفطريات المتعفنة.

هذا وإذا كانت أبوال الإبل تعد من القاذورات فإن العلم الحديث أخذ هذه الأبوال وحللها واكتشف فيها مواد مهمة لعلاج الإنسان من بعض الأمراض، وقامت بعض شركات تصنيع الأدوية بالاستفادة من هذه المواد البولية.

يقول أحد الفقهاء المعاصرين معلقاً على حديث العرنين: (... ننكر ما اكتشفه العلم مؤخراً من وجود مادة هرمونية في البول تسمى (يوروغاسترون Ursgistrone) وأخرى تسمى (انثلون Anthelone) تنفعان في مرض قرحة المعدة، كما نكر ذلك الدكتور ميشال أستاذ الأمراض الباطنية بكلية عين شمس في مبحث (قرح المعدة) من كتابه: أمراض الجهاز الهضمي، المؤلف بالإنجليزية، المطبوع سنة ١٩٦٣ م في الصفحة السادسة والأربعين، وقد تمكنت شركة (بارك ديفز) الإنجليزية الشهيرة من صنع علاج يسمى (كورتون Kurtone) يحتوي على هذه الهرمونات البولية) انظر مقال الشيخ نديم الجسر، بمجلة الوعي الإسلامي العدد ٢١ السنة الثانية الصادر في ١٣ / ١٢ / ١٩٦٦ (ص/ ٢٥).

وهكذا نعاين بانفسنا بعد الثورة العلمية والتقدم المضطرد في مجالات العلاج والاستشفاء، أن ما وضعه المصطفى - ﷺ - من علاج للعرنيين من مرض الاستسقاء =

هذا الحديث يبيّن أن التداوي بالنجس إذا تعيّن هذا النجس دواء ولم يوجد غيره يغني عنه يكون جائزاً شرعاً، لأن حديث العرنين - الذي نحن بصده - فيه أمر الرسول (من اجتوا المدينة، بشرب أبوال الإبل، وذلك حين تعيّن دواء شفاء لهم، وهي من النجاسات، ولا ريب أن المأمور به شرعاً هو التنزه عنها لقوله - ﷺ -: (تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه)^(١)، ولما روي عن ابن عباس قال: مر رسول الله - ﷺ - على قبرين فقال: (إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله)، وفي رواية عن سليمان الأعمش أنه صلوات الله وسلامه عليه قال: (وكان الآخر لا يستنزه عن البول أو من البول)^(٢). رواه البخاري ومسلم.

ذكر علماء الحنفية تعليقاً على هذا الحديث أن أبا طيبة - الحجّام - حين حُجم النبي - ﷺ -، شرب الدم الخارج منه على قصد التبرك به، فنهاه الرسول (أن يعود لمثله في المستقبل، فلو كان الدم نجساً لما فعله أبو طيبة)^(٣)، ولو كان أبو طيبة معتدياً بفعله هذا ما تركه الرسول (عند مجرد حد النهي)^(٤).

منذ خمسة عشر قرناً ما زال يستعمل حتى الآن، وصدق الله القائل في محكم كتابه عن رسول الله - ﷺ - مزيكاً لسانه: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) سورة النجم (الآيتان ٤، ٣).

(١) أخرجه الدارقطني ج ١ (ص/١٢٧)، حديث رقم (١) من كتاب الطهارة، باب نجاسة البول والأمر بالتنزه منه.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ (ص/٢٠١، ٢٠٠) باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه.

(٣) فتح القدير للكمال ابن الهمام ج ٦ (ص/٤٢٦) طبعة مصطفى محمد بالقاهرة، وطبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣١٨هـ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٤ (ص/٥١) طبعة دار المعرفة - بيروت.

(٤) قال أبو جعفر الترمذي دم النبي - ﷺ - طاهر، لأن أبا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي - ﷺ - دم حجامته ليدفنه فشربه فقال النبي - ﷺ -: (من خالط دمه دمي لم تمسه النار) انظر: الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل لشرف الدين موسى الحجاوي ج ١ ص ١١٣، ١١٤ طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، والأستاذ مصطفى عبد الله الهمشري في الأعمال المصرفية والإسلام ص ٣١٢ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م مكتبة الحرمين بالرياض.

فإذا كان شربه لمجرد التبرك غير محرم فشربه للطعام عند المسغبة أو للتداوي عند المرض وتعيّنه علاجاً لا بديل عنه لا حرج فيه، مع أن نجاسة الدم لا ريب فيها وبإجماع المسلمين^(١)، فقد روى في هذا الصدد عن هشام بن عروة قال: حدثتني فاطمة عن أسماء قالت: (جاءت امرأة إلى النبي - ﷺ - فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف نصنع به، قال: تحته ثم تقرضه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه)^(٢)، لأن نجاسة الدم نجاسة عينية فلا بد من إزالة عينها، بل يستحب بعد زوال عين النجاسة غسلها ثانية وثالثة^(٣).

(٢) ما روى عن قتادة أن أنس بن مالك أنبأهم (أن رسول الله - ﷺ - رخص لعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام في القميص الحرير في السفر من حكة كانت بهما، أو وجع كان بهما)^(٤). وفي رواية أخرى عن قتادة أن أنساً أخبره (أن عبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام شكوا إلى رسول (فرخص لهما في قمص الحرير في غزاة لهما)^(٥).

هذا مع نهيه صلى (عن لبس الحرير، ووعيده عليه، وانعقاد الإجماع على إباحته للنساء وتحريمه على الرجال، ويدل لذلك الأحاديث المصرحة بالتحريم

(١) لما روى عن الإمام أحمد عن عائشة - رضى الله عنها - (أنها طرقتها الحيضة من الليل ورسول الله - ﷺ - يصلي فأشارت إلى رسول الله - ﷺ - بثوب وفيه دم، فأشار إليها رسول الله - ﷺ - وهو في الصلاة: اغسليه، فغسلت موضع الدم، ثم أخذ رسول الله - ﷺ - ذلك الثوب فصلى فيه) انظر مسند أحمد ج ٦ (ص/٦٦).

(٢) قوله - ﷺ - للمستحاضة: (إذا أبترت فاغسلي عنك الدم ثم صلي) متفق عليه انظر: مسند أحمد ج ٦ (ص/١٦٤)، وسنن أبي داود ج ١ (ص/٧٤)، وصحيح مسلم ترتيب فؤاد عبد الباقي ج ١ (ص/٢٦٢).

(٣) انظر في تفصيل ذلك صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ (ص/١٩٩، ٢٠٠)، باب نجاسة الدم وكيفية غسله.

(٤) المرجع السابق ج ١٤ (ص/٥٣، ٥٢)، باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها.

(٥) المرجع السابق ج ١٤ (ص/٥٣، ٥٢)، باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها.

ومنها: ما روي عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - قال: أخذ النبي - ﷺ - حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً في شماله، ثم قال: (إن هذين حرام على نكور أمتي، حل لإناثها)^(١).

وما روي عن عبد الله بن عمرو - في أكثر من رواية - قوله - ﷺ - ... فإنني سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: إنما يلبس الحرير من لا خلاق له)^(٢).

يتبين من ذلك أن التداوي بالطاهر المحرم إذا تعين دواء ولم يوجد ما يقوم مقامه أولى بالإباحة من التداوي بالنجس المحرم الذي انحصرت فيه العلة المبيحة، فلا حرج من التداوي ببعض المواد الطاهرة المحرم استعمالها وتناولها شرعاً، كالمسكرات الجامدة ومنها الحشيش - في الاجتهاد الحنفي^(٣) - وسائر المخدرات التي تدخل في الدواء، بما في ذلك البنج، المستعمل للتخدير في الجراحات، والحقن المركزة التخدير التي تستعمل لتخفيف الألم عقب العمليات الكبيرة، أو لجلب النوم، حفاظاً على صحة المريض، إذا قررها طبيب مسلم ثقة حانق، ولا يوجد ما يحل محلها من الحلال المباح شرعاً^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ج ٤ (ص/٧٢) حديث رقم (٤٠٥٧)، وفي صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ (ص/٣٢، ٣٣) وقد قال بانعقاد الإجماع على إباحة الحرير للنساء وتحريمه على الرجال في باب تحريم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ (ص/٤٠).

(٣) شرح البخاري للقسطلاني ج ٨ (ص/٤٢٧) باب الحرير للنساء، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ (ص/٤٠).

(٤) راجع في هذا المعنى: محمد صافي في نقل الدم وأحكامه الشرعية ص ١٨، ود. حسن على الشاذلي في حكم نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي) طبعة كتاب الشعب (ص/٣١ إلى ص/٣٤). جاء في سبل السلام للصنعاني ج ٤ (ص/٦٩) في شأن الحشيش والأفيون والبنج قوله: (ويحرم ما أسكر من أي شيء، وإن لم يكن مشروباً كالخيشة). قال المصنف: من قال: إنها لا تسكر، وإنما تخدر، فهي مكابرة، فإنها تحدث ما تحدث الخمر من الطرب والنشوة. قال: وإذا سلم عدم الإسكار فهي مفترية، وقد أخرج أبو داود أن رسول الله - ﷺ - (نهى عن كل مسكر ومفتر) قال الخطابي =

بلا شك في هذا تدعيم لتوجه المشرع المصري وللقوانين التي أصدرها^(١)، لتنظيم عملية صرف المواد المخدرة للصيديات والأفراد، واتصال الأطباء والصيادلة بهذه المواد بصورة منضبطة تحقيقاً للمصلحة العامة ومراعاة لحق المرضى في توفير العلاج المناسب بلا إفراط، وفي ظل شرعية إسلامية وقانونية لا تسمح بغير ما يحقق الهدف المنشود من العلاج والاستشفاء بهذه الجواهر المخدرة، وفي حدود القواعد المقررة في الفقه والقانون.

المطلب الثاني

القواعد الفقهية المنظمة للتداوي

بالمحرّم أو المجرّم

١٥ - الإسلام وصحة الإنسان:

لقد بلغ حرص الإسلام على صحة الإنسان درجة فريدة لم يسبقه إليها

المفتر كل شراب يورث الفتور والخور في الأعضاء ، وحكى العراقي وابن تيمية الإجماع على تحريم الحشيشة، وإن من استحلها كفر. قال ابن تيمية: إن الحشيشة أول ما ظهرت في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار، وهي من أعظم المنكرات، وهي شر من الخمر من بعض الوجوه، لأنها تورث نشوة ولذة وطرباً كالخمر، ويصعب الفطام عنها أعظم من الخمر) أنظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية مجلد رقم ٣٤ (ص/٢٠٦).

وأما البنج: فهو حرام. قال ابن تيمية: إن الحد في الحشيشة واجب. قال ابن البيطار: إن الحشيشة وتسمى القنب توجد في مصر، سكرة جداً إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين، وقبائح خصالها موجودة في الأفيون وفيه - أي الأفيون - زيادة مضار. وراجع في توسع واستيعاب مضار تناول الخمر والمسكرات بوجه عام في سبل السلام ج ٤ (ص/٦٥ إلى ص/٦٨).

(١) القانون رقم (١٨٢) لسنة (١٩٦٠) (المعدل) في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، واتصال الصيادلة والأطباء بهذه المواد، وطريقة صرفها والرقابة عليها، والقرارات الوزارية الصادرة من الجهات المختصة في هذا الصدد، لا تثريب عليها من الناحية الشرعية إذا ما ظلت مرتبطة بأحكام الشريعة على النحو الذي بيناه سلفاً في المتن.

غيره في الماضي، ولا في الحاضر، بل ولا في المستقبل، لأنه دين حفظ الصحة السليمة على أربابها وشرع العلاج من كافة الأمراض، وحرص على وقاية المجتمع من سائر العلل النفسية والعصبية، ولم يكتف بما حواه الذكر الحكيم من آيات تعالج صحة الإنسان جسماً وروحاً، مادةً ونفساً، وإنما جاءت فيه الأحاديث النبوية الشريفة بما يربو على ثلاثمائة حديث^(١) جلي، تغطي كافة الأوجه الكفيلة بالمحافظة على الإنسان ووقايته من شرورها قبل وقوعها والعمل على مداواته منها، لاسترداد صحته، وتحصيل الشفاء له، وعلى أسس بعيدة عن الدجل تأخذ بأحدث أسباب وأساليب الطب المعاصر، ولا تقف حجر عثرة في وجه التقدم في جميع المجالات الطبية النافعة أو المحافظة على حياة وصحة الإنسان من الأوبئة والأسقام المادية والنفسية.

١٦ - القواعد الفقهية وأسباب التخفيف:

لقد جاءت قواعد الفقه الإسلامي متسقة ومتوافقة مع التوجه الشرعي النبيل، للحد من المصاعب والتخفيف عن كاهل الإنسان مادياً ومعنوياً، فحصرت أسباب التخفيف في سبعة أسباب رئيسية هي: السفر، والمرض، والإكراه، والنسيان، والنقص (في السن أو العقل)، والعسر، وعموم البلوى، والجهل (في موضع الاجتهاد الصحيح وغيره، ما عدا الجهل الباطل الذي لا يعد عذراً، كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة)^(٢).

(١) راجع في هذا المعنى: د. عمر فروخ في (العرب في حضارتهم وثقافتهم) الطبعة الثانية (ص/١٣٩)، و د. محمود الزيني في (مسئولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي) طبعة ١٤١١هـ - ١٩٩١م بمركز الدلتا للطباعة بالإسكندرية (ص/١١).

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص/ ٧٦ - ٧٧) وما بعدها و (ص/ ١٨٧) وما بعدها، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص/ ٧٣ - ٧٥) وما بعدها، وشرح مجلة الأحكام العدلية للأتاسي طبعة حمص ١٣٤٩هـ ج ١ (ص/ ٤٨) وما بعدها و (ص/ ٣٠٢) فقد جاءت فيها الأحكام المتعلقة بالتخفيف مفصلة على نحو لا يسمح بإيراده هنا لضيق المقام، ولاقتصار حاجتنا على سبب واحد من أسباب تخفيف الأحكام الشرعية وهو المرض.

١٧ - القواعد الفقهية والرخص الشرعية:

تتضمن قواعد الفقه الإسلامي أنواع الرخص الشرعية، وقد حصر الفقهاء رخص الشرع التي ورد فيها التخفيف في سبعة أنواع هي:

(١) رخصة إسقاط: كإسقاط العبادات عند وجود أعذارها، كإسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء.

(٢) رخصة تنقيص: أي إنقاص العبادة لوجود العذر كقصر الصلاة في السفر.

(٣) رخصة إبدال: أي إبدال عبادة بعبادة كإبدال الغسل والوضوء بالتيمم عند عدم الماء، أو عدم القدرة على استخدامه، أو ما يعرف بفقد الماء حقيقة أو حكماً.

(٤) رخصة تقديم: كالجمع بعرفات بين الظهر والعصر، وتقديم الزكاة على الحول.

(٥) رخصة تاخير: كالجمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء، وتأخير صيام رمضان للمسافر والحائض والنفساء، والمريض الذي يرجى برؤه.

(٦) رخصة اضطرار: كشرب الخمر لإزالة غصة، وأكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الدم عند المسغبة وخشية الموت جوعاً.

(٧) رخصة تغيير: كتغيير نظم الصلاة للخوف في ميدان الوغى، أو عند توقع الشر، من باب أخذ الحذر، وتحقيق الأمن في صفوف المقاتلين في المعارك^(١).

١٨ - التداوي بالمحرّم أو المجرّم في نطاق رخصة الاضطرار:

لا يتم التداوي بالمحرّم أو المجرّم إلا في الحدود المقررة في القواعد الفقهية المحددة لأسباب التخفيف المشروعة، ومن هذه الأسباب: المرض، ويدل أيضاً ضمن نطاق الرخص الشرعية في التخفيف رخصة الاضطرار، فضرورة

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص/٨٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص/٨٢)، ود. محمد صدقي البورنو في الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص/١٣٧) إلى (ص/١٤٠).

الطعام تقاس عليها ضرورة الدواء، لأن حفظ النفس - بلا ريب - من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، فحفظها كما يكون بالغذاء يكون أيضاً بالدواء، لأن عدم التداوي يعني العصيان لأمر الشارع الحكيم بالمحافظة على النفس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(١)، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢)، ومشروعية التداوي ليست محل تردد أو شك عند جمهور^(٣) الفقهاء، بل أجروا عليها الأحكام الشرعية فيجب على الإنسان التداوي إذا علم من طبيب مسلم خبير حاذق أن في عدم تناوله للدواء استفحال خطر مرضه المنذر بهلاكه أو بتأخر شفائه، ففي حالة توقع الهلاك بمقدمات المرض ويتطلب ذلك الأمر ضرورة العلاج، يلزم المريض التداوي، ويأثم إن تركه بلا عذر شرعي مقبول، وترك العلاج^(٤) إذا لم يترتب عليه سوى تأخر البرء، ففيه أيضاً إثم يقع على من قصر في مداواة نفسه ولم يستجب لدعوة المصطفى له ولأضرابه بالتداوي.

(١) سورة النساء من (الآية ٢٩).

(٢) سورة البقرة من (الآية ١٩٥).

(٣) رد المحتار على الدر المختار ج ٥ (ص/٢٨٣)، الشرح الكبير للدسوقي ج ٢ (ص/١٠٣)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص/٨٥) الروض المربع للبهوتي ج ٢ (ص/٣٥٦، ٣٥٧).

(٤) يقول الشوكاني في شأن القائلين بالتوكل وترك العلاج والتداوي، لأن البلاء والشفاء من الله تعالى، دليل ذلك ما روي عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - قال: (يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون ولا يكتون، وعلى ربهم يتوكلون). وذلك بعد أن أورد آراء العلماء في فهم هذا الحديث.

قال: (والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب، اتباعاً لسنة رسول الله، فقد ظاهر - ﷺ - بين درعين، ولبس على رأسه المغفر، وأقعد الرماة على قم الشعب، وخندق حول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة، وهاجر هو - صلوات الله وسلامه عليه - وتعاطى أسباب الأكل والشرب، وادخر لأهله قوته، ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك، وقال للذي سأله أبغض ناقته أو يتوكل (اعقلها وتوكل) فأشار إلى أن الاحتراز لا يمنع التوكل. راجع: نيل الأوطار للشوكاني ج ٨ (ص/٢٠١).

وهكذا نجد أن فكرة ترك التداوي مع التسليم المطلق بقضاء الله تعالى دون أدنى محاولة جدية للبحث عن العلاج بفكرة خاطئة لم ترد عن النبي - ﷺ - ولو كانت فكرة صحيحة =

المطلب الثالث

مجمل أقوال الفقهاء في التداوي بالمحرّم أو المجزّم

١٩ - التداوي بالطاهر عند جمهور الفقهاء:

التداوي لا يجوز في الأصل عند جمهور الفقهاء إلا بالطاهر، فالأشياء الطاهرة وحدها هي التي يجوز استعمالها في الاستشفاء أو العلاج، والمسلم طيّب لا يأكل ولا يشرب ولا يلبس إلا مما أحل الله له، ولا يتداوى أيضاً إلا بما أذن به الله عز وجل، ولذلك فقد منع الفقهاء التداوي بالنجس المحرّم أو الطاهر المجزّم كالمخدرات، لأنها تأخذ حكم الخمر، لنهي الرسول (عن كل مخدر ومفتر، ولأن كل مسكر خمر، وللأحاديث التي تنهي عن التداوي بالمحرّم أو بالنجس كالخمر^(١))، فالأصل عند جمهور الفقهاء أن التداوي لا يكون بغير الطاهر الحلال إلا عند الضرورة التي تقدر بقدرها شرعاً.

٢٠ - أقوال الفقهاء في التداوي بما حرّم الله تعالى:

إذا كانت الضرورات تبيح المحظورات، فإن ضرورة التداوي من المرض ترفع الإثم عن المتداوي وتجيز له العلاج بما حرّم الله عدا الخمر، لأنها أم

أو شبه مقبولة في ميزان الإسلام لوردت فيه ولو تعليمًا، كما ورد نقيضها تعليمًا وتشريعًا، ولعمل الرسول - ﷺ - بها فحاشى له أن يترك التسليم المطلق بترك الأسباب إذا كان من الأمور المشروعة، إلا إنه غير مشروع، لذلك لم يعمل به الرسول - ﷺ - في حق نفسه ولم يقدّم بتبليغه أو تعليمه لأحد من أفراد أمته. فهذا الترك بدعة تسيء إلى الإسلام إذا وصم بها بلا وجه حق، لأن الإسلام يكرّم العقل ويأخذ بالأسباب والمسببات. راجع في هذا المعنى: محمد صافي في نقل الدم وأحكامه الشرعية (ص/١٦)، ود. حسن الشاذلي في حكم نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي (ص/٣٠).

(١) أما إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسغيها به إلا خمرًا فيلزمه الاسأغة بها، لأن حصول الشفاء بها حينئذ مقطوع به بخلاف التداوي بها، لأنها ليست بدواء وإنما داء. انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٣ (ص/١٥٣).

الخبائث، وقال بعض الفقهاء يجوز التداوي بشرب القليل منها^(١).

هذا وقد جاءت أقوال الفقهاء - في الجملة - مظهرة لجواز التداوي بما حرّم الله تعالى عند الضرورة، على أن تقدر هذه الضرورة بقدرها، وبلا أدنى تجاوز لحدود الله تعالى.

من هذه الأقوال الفقهية ما يلي:

أ - جاء في العناية للبايرتي قوله: (ولا بأس بالحقنة يريد به التداوي إلا أنه لا ينبغي أن يستعمل المحرّم كالخمر ونحوها، لأن الاستشفاء بالمحرّم حرام، وقيل: إذا لم يعلم فيه شفاء، فإن علم أن فيه شفاء وليس له دواء آخر غيره يجوز له الاستشفاء به، ومعنى قول ابن مسعود - رضي الله عنه -: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرّم عليكم) يحتمل أن عبد الله قال ذلك في داء عرف له دواء غير محرّم، لأنه يستغني بالحلال عن الحرام، ويجوز أن يقال تنكشف الحرمة عند الحاجة، فلا يكون الشفاء بالحرام، وإنما يكون بالحلال^(٢)).

ب - ورد مطلب في التداوي بالمحرّم في حاشية ابن عابدين قوله: (إن صاحب الخانية والنهاية - وهما كتابان في الفقه الحنفي - اختارا جواز بيع الحيات إن انتفع بها في الأدوية، إن علم أن فيه شفاء، ولم يجد دواء غيره، قال في النهاية وفي التهذيب: يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوي إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاءه، ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه، وإن قال الطبيب يتعجل الشفاء، شفاءك به، فيه وجهان. كذا ذكره التمرتاشي، وكذا في النخيرة، وما قيل: إن الاستشفاء بالحرام حرام غير مجري على إطلاقه، وأن الاستشفاء بالحرام إنما يجوز إذا لم يعلم أن فيه شفاء، أما إذا علم وليس له دواء غيره يجوز. ومعنى قول ابن مسعود - رضي الله عنه - (لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم) يحتمل أن يكون قال ذلك في داء عرف له دواء غير

(١) رد المحتار على الدر المختار ج ٥ (ص/٣٨٣).

(٢) العناية للبايرتي هامش تكملة فتح القدير ج ٨ (ص/١٣٤).

محرم، لأنه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام، ويجوز أن يقال (تتكشف
الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالحرام وإنما يكون بالحلال)^(١).

ج - يعلق الصنعاني على الحديث المروي عن أم سلمة - رضي الله عنها - عن
النبي - ﷺ - قال: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)^(٢)، فيقول:
الحديث دليل على أنه يحرم التداوي بالخمير، لأنه إذا لم يكن فيه شفاء فتحریم
شربها باق لا يرتفع، لا يرفعه تجويز أنه يدفع بها الضرر عن النفس. وإلى
هذا ذهب الشافعي، وقالت الهادوية: إلا إذا غص بلقمه ولم يجد ما يسوغها به
إلا الخمر جاز، وادعى في البحر الإجماع على هذا وفيه خلاف، وقال أبو
حنيفة يجوز التداوي بها، كما يجوز شرب البول والدم وسائر النجاسات
للتداوي)^(٣).

د - قال الشلبي في حاشيته على الكنز: (يجوز الاستشفاء والمعالجة بالدم والبول
إن علم أن فيه شفاء، وهذا لأن الحرمة تسقط عند الاستشفاء، ألا ترى أن
العطشان يجوز له شرب الخمر، والجائع يجوز له أكل الميتة)^(٤).

هـ - أجمل الشوكاني آراء العلماء في جواز التداوي بالمحرمات سواء أكانت نجسة
العين أم طاهرة، فقال: (قوله - ﷺ - عن الخمر: (إنه ليس بدواء، ولكنه داء)
فيه التصريح بأن الخمر ليست بدواء، فيحرم التداوي بها، كما يحرم شربها،
وكذلك سائر الأمور النجسة أو المحرمة - أي الطاهرة العين المحرمة - وإليه
ذهب الجمهور - (يعني جمهور الفقهاء)، وقوله - ﷺ - (ولا تتداؤوا بحرام)
أي لا يجوز التداوي بما حرمه الله من النجاسات وغيرها - أي الطاهرة -
مما حرمه الله، ولو لم يكن نجساً.

(١) رد المحتار على الدر المختار ج ٥ (ص/٢٨٣) (في فصل البيع).

(٢) أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان وأخرجه أحمد ورواية ابن حبان له في كتاب الطب
باب التداوي بالحرام حديث رقم (١٣٩٧)، وسبل السلام للصنعاني ج ٤ الطبعة
الرابعة طبعة دار الكتاب العربي ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م (ص/٧٠) حديث رقم (١١٧١).

(٣) سبل السلام للصنعاني ج ٤ (ص/٧٠، ٧١).

(٤) تبين الحقائق للزيلعي ج ٦ (ص/٣٣).

قال ابن رسلان في شرح السنن: الصحيح من مذهبنا - يعني مذهب الشافعية - جواز التداوي بجميع النجاسات، سوى الخمر، لحديث العرنين في الصحيحين، حيث أمرهم (بالشرب من أبوال الإبل للتداوي.. وحديث الباب - يعني - (ولا تتداوا بحرام) محمول على عدم الحاجة، بأن يكون هناك دواء غيره يغني عنه ويقوم مقامه من الطاهرات.

قال البيهقي: هذان الحديثان (يعني حديث وائل، وحديث أبي الدرداء) إن صحا محمولان على النهي عن التداوي بالمسكر، والتداوي بالحرام من غير ضرورة، ليجمع بينهما وبين حديث العرنين^(١).

٢١ - حدود مشروعية التداوي بالمحرّم أو المجرّم:

جواز التداوي بالنجس المحرّم أو الطاهر المجرّم إذا تعيّن أحدهما أو كلاهما دواء ولم يوجد غيره يغني عنه، ويؤيد الإباحة بهذا التداوي مع حرمة: أن إعمال جميع الأحاديث الواردة بالتحريم أو الواردة بالتداوي بالمحرّم، على ضوء سبر علة التحريم في كل هذه المحرمات، تنتهي إلى القول بجواز التداوي بجميع المحرمات (نجسة العين أو طاهرة) وذلك عند عدم وجود دواء غيره يغني عنه، ويقوم مقامه من الطاهرات، ولكن يتدرج في استعمال هذه المحرمات فيجعل آخرها استعمالاً أو تناولاً الخمر؛ لانفرادها بخواص تخالف غيرها من المحرمات، لأنها أم الخبائث، فإذا تعيّن ولم يوجد سواها على الإطلاق في كافة الأدوية ما دونها حتى من النجاسات المحرّمة، جاز التداوي بها للضرورة؛ إنقاذاً للنفس البشرية من الهلاك، ولا ضير في هذا؛ لأن الله تعالى رفع عنا الحرج في حالة الاضطرار، فقال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٢)، فلا حرج على الإنسان إذا ما تداوى بما أحل الله تناوله أو بما حرّم، فيجوز له التداوي بالطيبات الحلال، كما يجوز له التداوي بالمحرّم شرعاً

(١) راجع في تفصيل هذه الأقوال: نيل الأوطار للشوكاني: ج ٨ (ص/٢٠٣) وما بعدها طبعة (١٩٧٣) بدار الجيل - بيروت - لبنان.

(٢) سورة البقرة من (الآية / ١٧٣).

والمجرّم قانوناً، إذا تعيّن هذا الدواء علاجاً له بمعرفة طبيب مسلم حائز^(١).

وإذا كنا قد انتهينا إلى القول بأن الشرع قد أباح التداوي بالنجس المتعين دواء إذا لم يوجد ما يغني عنه، فمن باب أولى - وإعمالاً لقواعد الضرورة - نجد أن الشرع يبيح التداوي بالطاهر المحرم - كجزئية الآدمي - إذا انحصرت فيه العلة المبيحة للتداوي بالنجس، حيث تعيّن هذا الطاهر المحرم دواء، ولم يوجد ما يقوم به مقامه، وذلك ضمن قواعد أو ضوابط تصون كرامة الآدمي حياً أو ميتاً.

٢٢ - صفوة القول:

إن التداوي بالمحرّم أو المجرّم سواء أكان طاهراً أم نجساً لا يجوز إلا في حالة الضرورة، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ويجب أن تقدر الضرورة بقدرها بلا أدنى تجاوز، فالتداوي من الأمراض إذا تطلّب على وجه التعيين تعاطي المحرّم أو المجرّم مع انعدام البديل الطاهر الحلال وذلك بناء على تشخيص ووصف طبيب أمين حائز فعندئذ يجوز هذا التداوي شرعاً وقانوناً في إطار الرخص المقررة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وفي نطاق الضوابط الشرعية والقانونية المقررة - سلفاً^(٢) - في هذا الشأن.

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) راجع في هذا المعنى: د. حسن الشاذلي في حكم نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي

(ص/ ٣٢، ٣٣)، ومحمد صافي في نقل الدم وأحكامه الشرعية (ص/ ١٧، ١٨).

(٢) يراجع ما سلف من أحكام في هذا الشأن ضمن المباحث والمطالب السابقة.

أهم المصادر والمراجع

كتب الحديث وعلومه:

- (١) صحيح مسلم بشرح النووي: للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري «ترتيب فؤاد عبد الباقي» - الطبعة الثالثة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- (٢) سنن الترمذي: وهو الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت -، وطبعة دار الحديث - القاهرة.
- (٣) شرح البخاري للقسطلاني وبهامشه النووي على مسلم - طبعة ١٣٠٧هـ، المطبعة اليمنية.
- (٤) سنن أبي داود: للإمام أبي داود (سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي) - دار الكتاب العربي - بيروت -، وطبعة دار إحياء السنة النبوية - القاهرة.
- (٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل - للإمام أحمد بن حنبل - طبعة دار المعارف - الطبعة الرابعة - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- (٦) المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري - الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٣٣٥هـ.
- (٧) فيض القدير.
- (٨) سبل السلام شرح بلوغ المرام: للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني - الطبعة الرابعة - طبعة دار الكتاب العربي - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٩) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: للإمام محمد ابن علي بن محمد الشوكاني - طبعة ١٩٧٣هـ - دار الجيل - بيروت - لبنان، والطبعة الأخيرة.
- (١٠) سنن البيهقي

كتب اللغة:

- (١) لسان العرب المحيط: لجمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الشهير بابن منظور - طبعة دار المعارف بمصر.

(٢) مختار الصحاح.

(٣) المعجم الوسيط.

كتب التراث الفقهي المذهبي:

(١) الطب النبوي لابن قيم الجوزية: طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة - سنة

١٣٧٧هـ، وطبعة دار الفكر - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن) - طبعة دار الكتب

العلمية - بيروت - سنة ١٣٩٩هـ.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم: (زين الدين بن إبراهيم) طبعة دار الكتب

العلمية - بيروت - ١٤٠٠هـ.

(٤) مجلة الأحكام العدلية: طبعة حمص - سنة ١٣٤٩هـ.

(٥) كتاب الفصول لأبي بكر الرازي: الجزء الأول بتحقيق أ.د. عجيل جاسم

النشمي - طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت - الطبعة

الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنعام: لعز الدين بن عبد السلام السلمي -

طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٧) فتاوى ابن تيمية: طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٨) الفتاوى الهندية: (تأليف جماعة من علماء الهند) طبعة ١٣١٠هـ - بولاق

- بمصر.

(٩) تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر: الطبعة الميمنية بمصر - سنة

١٣١٥هـ.

(١٠) حاشية رد المحتار على الدر المختار: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين -

الطبعة الثانية - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - مصطفى البابي الحلبي.

(١١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لمحمد بن عرفة الدسوقي - طبعة

الحلبي بالقاهرة - ١٩٦٠م.

(١٢) روضة الطالبين وعمدة المتقين: لشيخ الإسلام أبي زكريا يحيى بن

شرف النووي - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

- (١٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: للإمام أبو الحسين علي بن سليمان المرداوي - الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ - مطبعة السنة المحمدية.
- (١٤) الروض المربع بشرح زاد المستنقع: للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - طبعة عالم الكتب - بيروت - لبنان -، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - سنة ١٣٩٩هـ.
- (١٥) الإقناع: للإمام أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت:
- (١٦) زاد المعاد لابن القيم في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية) - طبعة مصطفى الحلبي بمصر.
- (١٧) فتح القدير للكمال بن الهمام: طبعة مصطفى محمد بالقاهرة - وطبعة المكتبة التجارية بالقاهرة - ١٣١٨هـ.
- (١٨) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي: طبعة دار المعرفة - بيروت.
- (١٩) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: لشرف الدين موسى الحجاوي - طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- (٢٠) شرح مجلة الأحكام العدلية للأتاسي: طبعة حمص - سنة ١٣٤٩هـ.
- (٢١) العناية للبايرتي: على هامش تكملة فتح القدير.

مؤلفات معاصرة في الفقه والقانون:

- (١) الدستور المصري الصادر في ٢١ من رجب ١٣٩١هـ الموافق ١١ من سبتمبر ١٩٧١م.
- (٢) قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧م - الصادر في ٣١ يوليو ١٩٣٧م.
- (٣) الوقائع المصرية الصادرة في ١٩٣٧/٨/٥ - العدد (٧١).
- (٤) القانون المصري رقم (٤١٥) لسنة ١٩٤٥م في شأن مزاولة مهنة الطب.
- (٥) القانون المصري رقم (١٨٢) لسنة ١٩٦٠م (المعدل) في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.

- (٦) أ.د. محمود نجيب حسني: أسباب الإباحة في التشريعات العربية (محاضرات لقسم الدراسات القانونية - سنة ١٩٦٢م، وشرح قانون العقوبات - القسم العام - طبعة ١٩٨٢م - دار النهضة العربية بالقاهرة).
- (٧) د. أسامة عبد الله قايد: المسؤولية الجنائية للأطباء - دراسة مقارنة - الطبعة الثانية - سنة ١٩٩٠م.
- (٨) د. محمد السعيد رشدي: عقد العلاج الطبي - طبعة ١٩٨٦م (الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة).
- (٩) د. بكر بن عبد الله أبو زيد: التشريع الجثامي والنقل والتعويض الإنساني - بحث منشور ضمن بحوث مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الرابع - الجزء الأول - طبعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (١٠) د. محمد صافي: نقل الدم وأحكامه الشرعية.
- (١١) المستشار عدلي خليل: الموسوعة القانونية في المهن الطبية - الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- (١٢) حسن المرصفاوي: قانون العقوبات الخاص - طبعة ١٩٧٨م.
- (١٣) المستشار السيد خلف: قضاء المخدرات - الطبعة الأولى - ١٩٨٤م.
- (١٤) أ. مصطفى عبد الله الهمشري: الأعمال المصرفية والإسلام - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - مكتبة الحرمين بالرياض.
- (١٥) أ.د. حسن الشاذلي: حكم نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي - طبعة كتاب الشعب بالقاهرة.
- (١٦) د. عمر فروخ: العرب في حضارتهم وثقافتهم - الطبعة الثانية.
- (١٧) د. محمود الزيني: مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي - طبعة ١٤١١هـ - ١٩٩١م بمركز الدلتا للطباعة بالإسكندرية.
- (١٨) د. محمد صدقي البورنو: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية.

مجالات ودوريات:

- (١) مجلة الوعي الإسلامي: مقال للشيخ نديم الجسر - العدد (٢١) - السنة الثانية - الصادر في ١٣/١٢/١٩٦٦م.

Regulations of Sharia and Positive Law About Using Prohibited and Incriminated substances for medication

Dr. Mustafa 'Argawi

True Muslim is always keen to know and stick to the rules of Islamic Sharia in all affairs of his life, even in cases of illness. Unlike non-Muslims, he carefully investigates substances given to him, food or medicine, in order to know the Islamic view and guidelines of using them, and the juristic category of his situation: a case of necessity or need. This paper will deal with the stand of both Islamic jurisprudence and positive law on using prohibited or incriminated substances for medication. It consists of three parts:

1. Defining the concept of using prohibited or incriminated substances for medication in the view of Islamic Sharia and positive law.
2. Positive law regulations of using prohibited or incriminated substances for medication
3. Sharia regulations of using for medication substances that are prohibited by Islamic jurisprudence or incriminated by positive law.

The conclusion reached by this paper is that it is prohibited to use for medication prohibited or incriminated substances, whether pure (طاهر) or impure (نجس), except in case of necessity, according to the rule: "Necessities dictate exceptions". but necessity must be confined to limits of its circumstance without any trespassing.

According to the rules and licenses established in Islamic jurisprudence and law, a Muslim, who has no alternative legal and pure medicine, is permitted to use prohibited or incriminated substances dictated by an honest physician, well experienced in his field of specialization.

Islam is so concerned with protecting human life that it permits using prohibited things if they are necessary for keeping this life. Positive law is in agreement with Islamic Sharia in regard to using prohibited or incriminated substances for medication on the same basis established in Sharia.